٢) الغياب الواضح لاي دور محدد وبارز للطبقة العاملة الفلسطينية داخل الارض المحتلة . وهذا يعود الى ان عددا كبيرا من العمال الفلسطينيين يعملون في المناطق المحتلة في العام ١٩٤٨ ، وبالتالي يخشون ان شاركوا بالتظاهرات ان يكتشفوا عن نواياهم الحقيقيه ، وان لا يسمح لهم بالعمل حيث يعملون . وهذه الظاهرة يجب ان تعالج بدراستها من جميع النواحي ، ذلك ان سياسه العدو الاسرائيلي بافراغ الطبقه العاملة في الاراضي المحتله من ثوريتها عبر تشغيل العدد الاكبر منها في المناطق المحتله عام ١٩٤٨ ، امر يجب ان يعطى اهمية كبيرة لدى متابعتنا لنشاط المقاومه داخل الارض المحتله . فقد جرى في السابق اكثر من تحرك عمالي ولا سيما في العام ١٩٦٩ ، ففي آذار ١٩٦٩ اضرب اكثر من ٢٥٠ عاملا في مصنع للحمضيات في غزه احتجاجا على الاحتلال الاسرائيلي ، وفي القدس تظاهر في ١٩٦٨/١٢/١٧ عدد من العمال العرب احتجاجا على الاجراءات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية لاجبارهم بالقوة على الانتساب للهستدروت ، فهاجموا مكاتب الهستدروت بالحجارة واجبروا السلطات الاسرائيلية على وقف اجراءاتها . ذلك ان الطبقة العاملة الفلسطينيه في الداخل تظل طاقة نضاليه على الرغم من كل محاولات العدو لافراغها من ثوريتها .

٣) الغياب الواضح لاي دور للمؤسسات والهيئات النقابية الموجودة في الارض المحتلة ، واذا تحركت مثل هذه المؤسسات فانها تتحرك على اساس مواجهة الانتفاضة بالتوجه للجماهير بالكف عن التظاهر كما يحدث مع المجالس البلدية وغرف التجارة هناك . صحيح ان السلطات الاسرائيلية لا تسمح بوجود مؤسسات نقابية فاعلة ، ولا يمكن التوجه لهذه السلطات المحتلة لانتزاع الحقوق بالعمل النقابي ،ولكن صحيح ايضا ، ان هناك نقابات مثل نقابة المحامين والاتحاد العام للعمال لم تحرك ساكنا ، وكذلك ، اذا كنا لا نتوجه للسلطات الاسرائيلية للترخيص بقيام نقابات او اتحادات مهنية ، فان قيام نقابات واتحادا تمهنية سرية يصبح ضرورة مهمة ، حتى يتم عبر هذه الاطر تحريك اوسع الجماهير . ان اشكال العمل العلني في ظل الاحتلال تبقى اشكالا محدودة جدا ، فالصفة « الليبرالية » للعدو الاسرائيلي تختفي كليا وبالمطلق عندما يجد ان هذه الليبرالية تتعارض مع سياساته واجراءاته القمعية ، ولذلك لا يمكن الدعوة الى قيام اشكال من العمل العلني النقابي او غيره في ظل الاحتلال . ان الممكن هو قيام هيئات ونقابات واتحادات للطلبة والمعلمين والعمال والفلاحين سرية ، تبدأ شيئا فشيئا تفرض نفسها من خلال النضال ، لتكتسب وجودها وامكانية فعلها من خلال النضال ضد الاحتلال . ان المجالس البلدية وغرف التجارة، هي مؤسسات كانت ولا زالت ، تلعب دورا رجعيا في مواجهة انتفاضات الجماهير وباستمرار تمثل هذه الهيئات مرتكزات للسلطات المحتلة تتوجه عبرها الى الجماهير لحثها على الهدوء ! والعودة الى الحياة العادية « بعد ان بحثت الامر مع السلطات المعنية » . تماما كما كان يحدث ابان ثورة ١٩٣٦ — ١٩٣٩ . ان استقالة المجالس البلدية مثلا كما جرى خلال الانتفاضة الثالثة لم يتم الا بضغط جماهيري ، ولحسابات انتخابية ، حيث ان هذه الاستقالات تمت عشية انتخابات المجالس البلدية والقروية الجديدة والمقررة في ١٢ نيسان « ابريل » الحالي . ان عرائض الاحتجاج وانشكوى التي ترفعها هذه المؤسسات لا تجدي فتيلا ، وليست الا للحفاظ على اوهى الصلات مع الجماهير ، في حين ان تكريس مؤسسات نضالية تؤطر اوسع الجماهير ، وتكتسب وجودها من خلال النضال لا يتم الا بالعمل على قيام مؤسسات نقابية واتحادية سرية اولا ، تبدأ شيئا فشيئا بالتوجه للجماهير عبر بيانات وتوجيهات تواكب الحالة الجماهيرية الناهضة الآن في الاراضي المحتلة وترتقي بها .